קו לעובד
Worker's Hotline
عنوان العامل

03/09/2023

تقرير "عنوان العامل":

ملخص حوادث العمل للنصف الأول من العام 2023

ملخص التقرير

- **بحسب المعطيات التي يقوم "عنوان العامل" بجمعها، فإن عدد المتضررين من حوادث العمل، ممن يصابون بأضرار متوسطة وخطيرة خلال النصف الأول من العام 2023، هو الأعلى على مدار السنوات الخمس الماضية، كما أن عدد القتلى هو الأعلى على مدار السنوات الـ 4 الماضية.**
- فقد 41 عاملا حياتهم في حوادث عمل خلال النصف الأول من العام 2023، ونحو نصف هؤلاء **(47%)** كانوا يعملون في قطاع البناء.
- تتمثل الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى حوادث عمل تنجم عنها إصابات متوسطة إلى خطيرة، في جميع القطاعات، خلال النصف الأول من العام 2023 في: **السقوط من علو (50%)، سقوط أجسام (16%)، وحوادث بواسطة جهاز عمل أو نتيجة احتجاز/ سقوط العامل في داخل آلة (11%)**.
- أصدرت مديرية السلامة 1,352 أمرا إداريا متعلقا بالسلامة خلال النصف الأول من السنة، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 30% مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي، ولا تزال الأسباب الرئيسية لإصدار مثل هذه الأوامر مرتبطة بالكهرباء، والمصاعد، والسخانات (ما مجمله 355 أمرا إداريا). ومن جميع الأوامر، **فإن هنالك 1,019 أمرا إداريا صادرا لقطاع البناء (فوق الـ 75%)**.
- حتى اليوم، هنالك 70 مفتشا مخصصا لمواقع البناء، و10 مفتشين فقط لسائر القطاعات ومجالات العمل الأخرى التي تختص بها المديرية.
- حصلت غالبية حوادث العمل الخطيرة خلال النصف الأول من العام 2023 في المواقع التالية: **القدس (26)، تل أبيب (18)، عسقلان (17)،أسدود (15)، وبني براك (13)، إلا أن عدد الأوامر الإدارية التي صدرت في تلك المدن لا يتّسق مع عدد الحوادث.** إذ لا يزال هنالك انعدام تعاون كافٍ بين السلطات المحلية ومديرية السلامة، كما أن المفتشين العاملين باسم هذه السلطات لا يعملون، إجمالا، في مجال السلامة في العمل.

هذا التقرير مهدى للعمال الذين فقدوا حياتهم خلال العام 2023، وللمصابين الذين لن تعود حياتهم أبدا إلى ما كانت عليه.

ليس من المفترض بالعمال أن يدفعوا ثمن الإهمال في مواقع البناء

كما يبين التقرير، فلا يزال قطاع البناء هو القطاع الأشد خطورة على العمال. إذ كانت حصيلة القتلى خلال النصف الأول من العام 2023 41 قتيلا، من ضمنهم 21 قتيلا في قطاع البناء. يمثل هذا الرقم ارتفاعا بنسبة 21% في منسوب القتلى مقارنة بالفترة المقابلة خلال العام الماضي، حيث قتل 34 عاملا في جميع القطاعات، **كما أنه يمثل ارتفاعا بنسبة 40% في منسوب القتلى في قطاع البناء**، حيث قتل في الفترة الموازية من العام الماضي 15 عاملا. إلى ذلك، كان عدد المصابين منذ بداية العام 2023 360 مصابا بجراح ما بين متوسطة إلى خطيرة في حوادث العمل، ومن هؤلاء هنالك 169 مصابا في قطاع البناء. هذا يعني **ارتفاع بنسبة 38% في عدد المصابين في جميع القطاعات، مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي**، حيث كانت حصيلة ذلك العام 261 مصابا بجراح ما بين متوسطة إلى خطيرة، ومن ضمنهم 160 مصابا في قطاع البناء. ورغم الارتفاع في عدد المصابين، فإن هنالك انخفاض في عدد الأوامر الإدارية المتعلقة بالسلامة، حيث تم إصدار 1,019 أمرا فقط في قطاع البناء، خلال النصف الأول من العام (ما يعني انخفاضا بنسبة 30% مقارنة بالأوامر الصادرة خلال العام الماضي).

لم يتغير، بالمقابل، أي أمر في اللوائح في العام الماضي، إذ تبقى التوصيات التي قدّمناها في تقرير النصف الأول من العام 2022 ، وفي التقرير التلخيصي للعام 2022، على حالها. وفي حين أن اللوائح الموعودة لتحميل المسؤولية لأصحاب المشاريع والمقاولين الكبار، غير مقدمة إلى لجنة العمل والرفاه، كما كشفت وقّعت، مؤخرا، كل من النقابة الجديدة للعمال واتحاد مقاولي البناء في البلاد، على اتفاق جماعي غير مسبوق في هذا القطاع، يتيح لأرباب العمل فرض غرامات على عمال المياومة (وغالبيتهم العظمى من الفلسطينيين ومهاجري العمل. وقد تم تقديم الاتفاقية لوزير العمل للتوقيع عليها، من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية.

لقد بات من الواضح أن أرباب العمل سيقومون باستخدام هذه السلطة الممنوحة لهم من قبل الهستدروت، لتحميل المسؤولية والملامة عن غياب السلامة في مواقع العمل إلى العمال، بدلا من تحميل المسؤولية للمسؤولين الحقيقيين فعلا. وبالتالي، فإن العاملين في هذا القطاع ليسوا فقط معرضين للأضرار التي تتهدد سلامة أجسادهم وحياتهم، بل إن هذه الاتفاقية ستفرض عليهم غرامات شديدة التغوّل.

إننا ندعو وزير العمل، إلى عدم السماح بحصول المزيد من الضرر للعمال: إلى عدم التوقيع على الأمر الإداري التوسعي، وإلى تقديم اللوائح التي تفرض المسؤولية على طالبي الخدمات وأصحاب المشاريع في مواقع البناء. علاوة على ذلك، وكما أوصينا في تقارير سابقة، فإن على وزارة العمل السعي إلى تغيير منظومة الحوافز السلبية والإيجابية في قطاع البناء وسائر القطاعات الاقتصادية، وإلى صياغة برامج وقائية ونشطة من أجل تطبيق أحكام القانون، لضمان رفاهية وسلامة جميع العاملين.

أ. معطيات متعلقة بحوادث العمل، والمصابين، والقتلى

خلال النصف الأول من العام 2023، وقعت 389 حادثة عمل، من ضمنها 360 حادثة وقع فيها مصابون بدرجة إصابة تتراوح ما بين المتوسطة والخطيرة، ومن ضمنها 41 قتيلا.

تجدون في الجدول، أدناه، التفصيل الكامل لحوادث العمل، بحسب الشهر:

الشهر	حوادث العمل الموثقة	عدد القتلى فيها	عدد المصابين بجراح ما بين متوسطة إلى خطيرة
كانون أول (يناير)	80	5	77
شباط (فبراير)	57	9	53
آذار (مارس)	82	13	76
نيسان (أبريل)	35	1	34
أيار (مايو)	73	5	69
حزيران (يونيو)	62	8	51
المجموع	**389**	**41**	**360**

* يعتمد هذا الجدول على جمع وتوثيق "عنوان العامل" لتقارير منظمات الإسعاف والشرطة الإسرائيلية، وهو محدّث حتى تاريخ 30.6

أ.1 عدد القتلى في حوادث العمل

خلال النصف الأول من العام 2023 سقط 4 قتيلا، من ضمنهم 21 قتيلا في قطاع البناء، إلى جانب 8 في قطاع الصناعة. أما عدد القتلى في قطاع الصناعة خلال النصف الأول من هذا العام فقد سجل انخفاضا مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي.

في الرسم البياني، أدناه، تجدون توزيعا للوفيات في حوادث العمل بحسب القطاع:

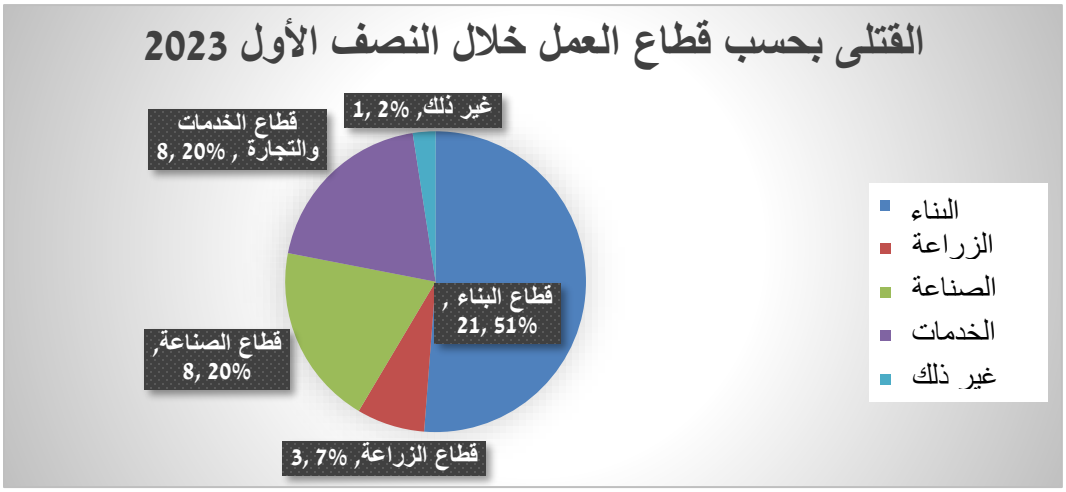

في الرسم البياني، في الصفحة التالية، تجدون عدد القتلى في حوادث العمل في جميع القطاعات، خلال النصف الأول من الأعوام 2019-2023:

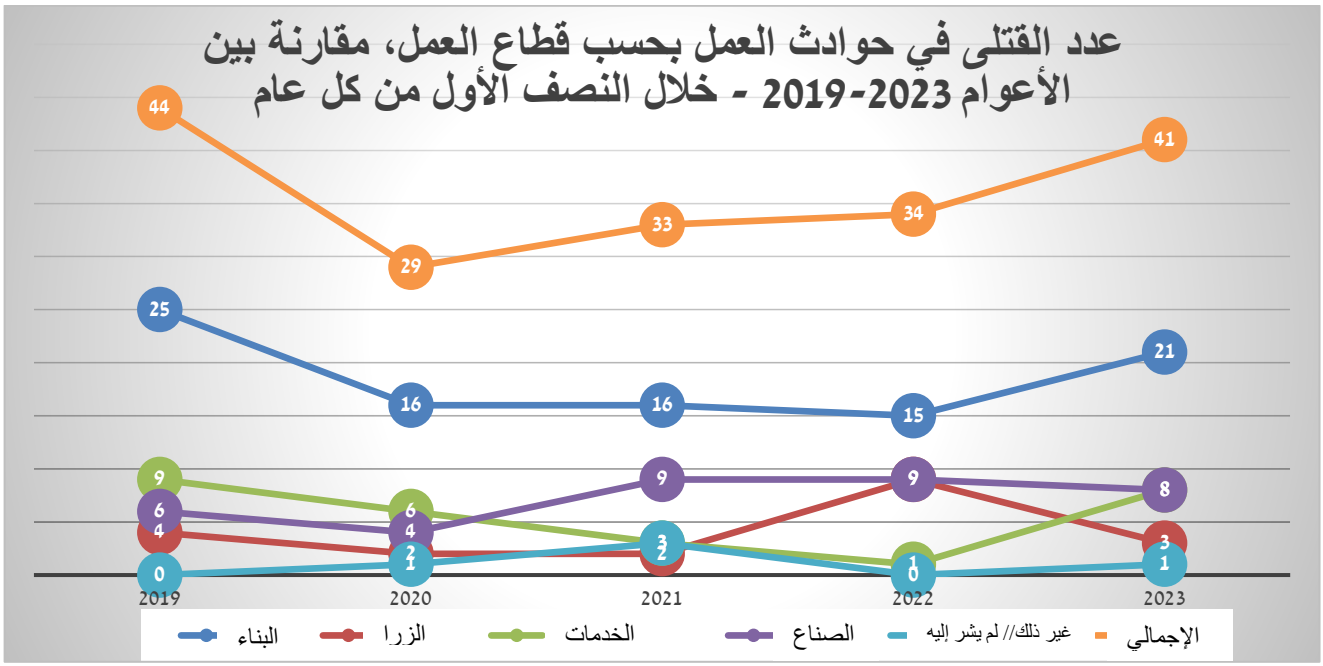

تجدون في الجدول، أدناه، عدد القتلى في حوادث العمل في جميع القطاعات، وبحسب كل قطاع، خلال الأنصاف الأولى من الأعوام 2019-2023:

القطاع	2019	2020	2021	2022	2023
البناء	25	16	16	15	21
الزراعة	4	2	2	9	3
الخدمات والتجارة	9	6	3	1	8
الصناعة	6	4	9	9	8
غير ذلك / غير معروف	0	1	3	0	1
إجمالي	44	29	33	34	41

قطاع البناء: يعد هذا القطاع الأول من ناحية عدد القتلى، بواقع 51% من عدد القتلى (21 قتيلا من أصل 41). لقد ارتفع عدد القتلى خلال النصف الأول من هذا العام بصورة كبيرة مقارنة بالعدد المقارن خلال النصفين الأولين من العامين 2022 و2021 **(21 مقارنة بـ 15 و-16 على التوالي)**، وهو يعد الرقم الأكبر ابتداء من العام 2019.

قطاع الصناعة – تم تسجيل عدد قتلى مماثل بالعدد المسجل خلال الفترة الموازية من العام الماضي، والعام الذي سبقه (8 مقارنة بـ 9 و9 ، على التوالي)

يفصّل الرسم البياني التالي هوية ضحايا العمل في جميع القطاعات، خلال النصف الأول من العام 2023:

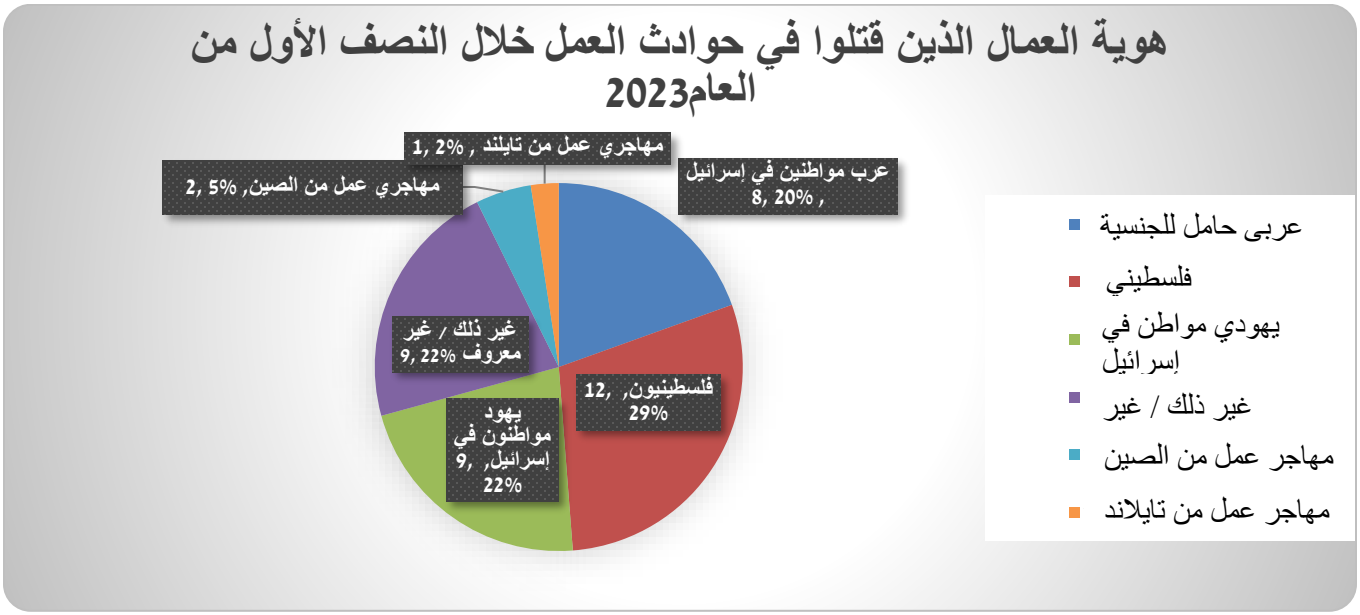

مثّل الفلسطينيون نحو ثلث القتلى في حوادث العمل خلال النصف الأول من العام 2023 في جميع القطاعات (29%)، وكان نحو خمس القتلى من اليهود (22%)، في حين كانت حصة العرب من مواطني إسرائيل (20%). **أما في قطاع البناء على وجه التخصيص، فقد كان 9 قتلى من أصل 21 من الفلسطينيين (43%)، و7 من أصل هؤلاء الـ 21 ضحية من العرب مواطني إسرائيل (33%).**

<u>في الرسم البياني التالي، تفصيل للأسباب الرئيسية المسببة للحوادث التي نجمت عنها وفيات خلال النصف الأول من العام 2023:</u>

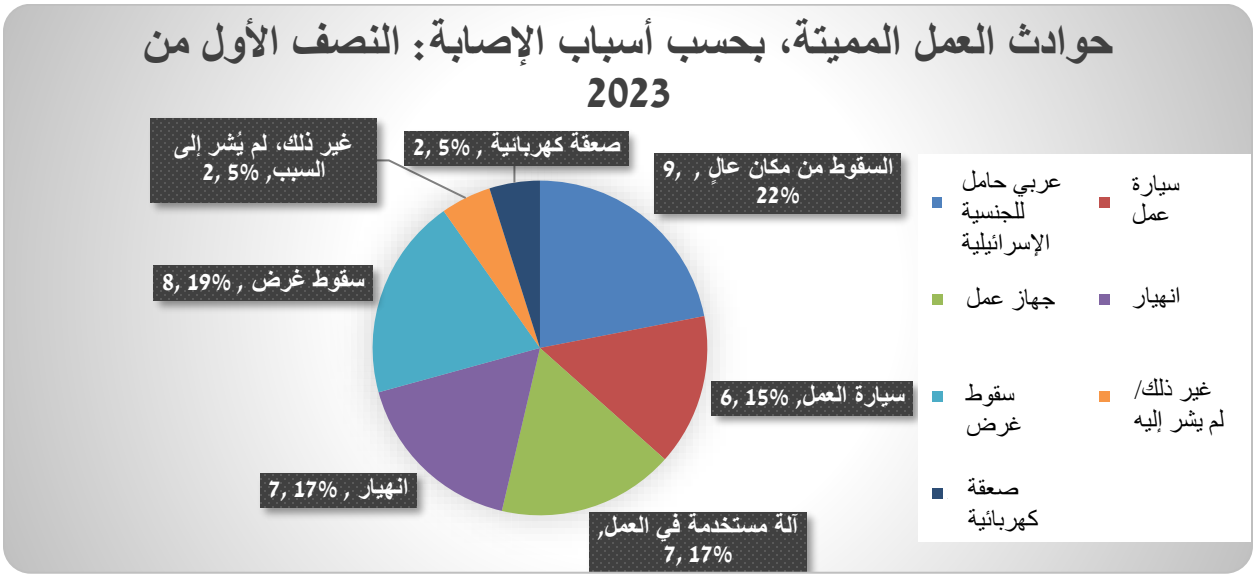

غالبية الحوادث المميتة في جميع القطاعات تسببت نتيجة السقوط من مكان عال (22%)، تتلوها سقوط أغراض (19%). يعد انهيار المباني والإصابات الناجمة عن معدات العمل (بما في ذلك احتجاز/ سقوط العامل في داخل آلة) سببا رئيسيا إضافيا لحوادث العمل المميتة في جميع القطاعات (17% لكل سبب).

تجدون في الجدول، أدناه، تفصيلا لأسباب حوادث العمل المميتة بحسب القطاع*:

سبب الحادثة	قطاع البناء 19 حادثة / 21 قتيلا	قطاع الصناعة 8 حادثة / 8 قتلى	التجارة والخدمات 8 حادثة / 8 قتلى	الزراعة 3 حوادث / 3 قتلى	غير ذلك 1 حادثة / 1 قتلى	المجموع 39 حادثة / 41 قتيلا
السقوط من مكان عال	5 حادثة		3 حوادث			9 حادثة
سقوط غرض	5 حادثة	حادثتان (2)	حادثة واحدة			8 حادثة
انهيار	4 حادثة/6 قتلى	حادثة واحدة			حادثة واحدة	5 حادثة
سيارة عمل	حادثتان (2)		حادثة واحدة	3 حوادث		6 حادثة
احتجاز/ سقوط العامل في داخل آلة	حادثتان (2)	5 حادثة				7 حادثة
صعقة كهربائية	حادثة واحدة		حادثة واحدة			حادثتان (2)
غير ذلك			حادثتان (2)			حادثتان (2)

* في حادثتان سقط أكثر من قتيل واحد، ويعرض الجدول التوزيع بحسب عدد الحوادث، كما يشار إلى مكان سقوط أكثر من قتيل.

قطاع الزراعة: الضرر الناجم عن سيارة هو السبب الأساسي للحوادث المميتة في قطاع الزراعة (100% من القتلى خلال نصف العام).

قطاع البناء: السقوط من مكان عال (5 من أصل 19: 26%) والانهيارات (4 من أصل 19: 21%)، هما العاملان الأساسيان المؤديان لسقوط قتلى في هذا القطاع.

قطاع الصناعة: الإصابة الناجمة عن آلة عمل أو احتجاز/ سقوط العامل في داخل آلة هما السبب الأساسي للإصابة في هذا القطاع (5 من أصل 8: 63%).

أ.2 المصابون بجراح متوسطة إلى خطيرة في إصابات العمل

خلال النصف الأول من العام 2023، ومن أصل 360 حادثة أدت إلى وقوع إصابات بدرجات تتراوح ما بين المتوسطة إلى الخطيرة، كان هنالك 298 مصابا بجراح متوسطة و62 مصابا بجراح خطيرة. ومن أصل المصابين بجراح متوسطة إلى خطيرة، كان هنالك 169 مصابا (أي نحو 47%) من قطاع البناء.

تجدون في الرسم البياني التالي توزيعا لجرحى حوادث العمل خلال النصف الأول من العام 2023 بحسب القطاع:

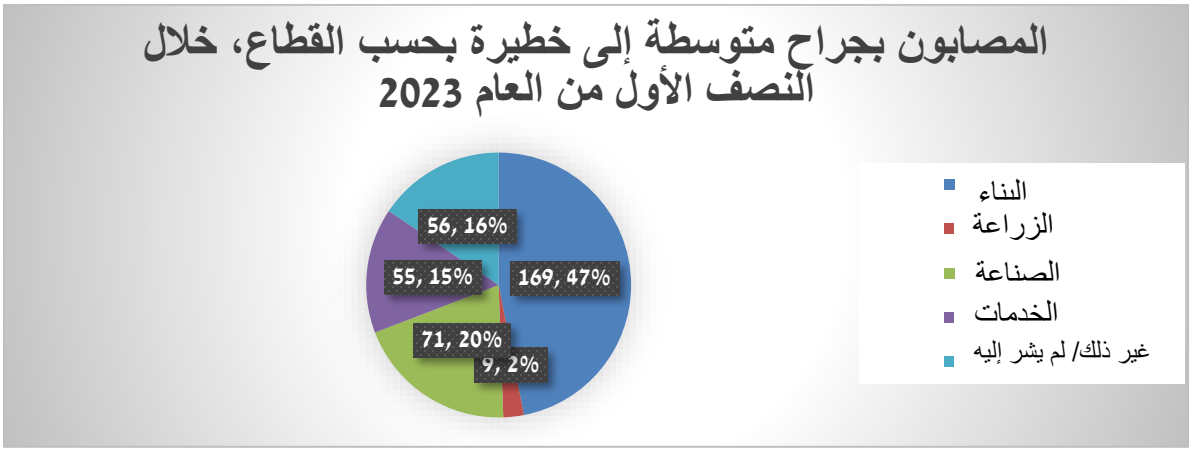

<u>قطاع البناء</u>- القطاع الأخطر والأول من ناحية عدد الحوادث المميتة والخطيرة: وقع نحو 47% من حوادث العمل التي أدت إلى سقوط مصابين بجراح تتراوح ما بين المتوسطة إلى الخطيرة خلال النصف الأول من العام 2023 في قطاع البناء (169 من أصل 360) تتبدى خطورة هذه البيانات بصورة أوضح على ضوء أن 11% فقط من جميع العاملين في قطاع الأعمال، يعملون في فرع البناء.[1]

وخلال النصف الأول من العام 2023، كان قطاع البناء خطيرا بصورة خاصة. وقد برز إلى جانبه قطاع الصناعة من ناحية عدد المصابين بجراح تتراوح ما بين المتوسطة إلى الخطيرة، بنسبة تبلغ نحو خمس مجمل الحوادث التي أصيب بها عامل بجراح تتراوح ما بين متوسطة إلى خطيرة (20%).

<u>تجدون في الرسم البياني أدناه، مقارنة لحوادث العمل في جميع القطاعات، بحسب خطورة الإصابة، خلال الأنصاف الأولى من الأعوام 2019-2023:</u>

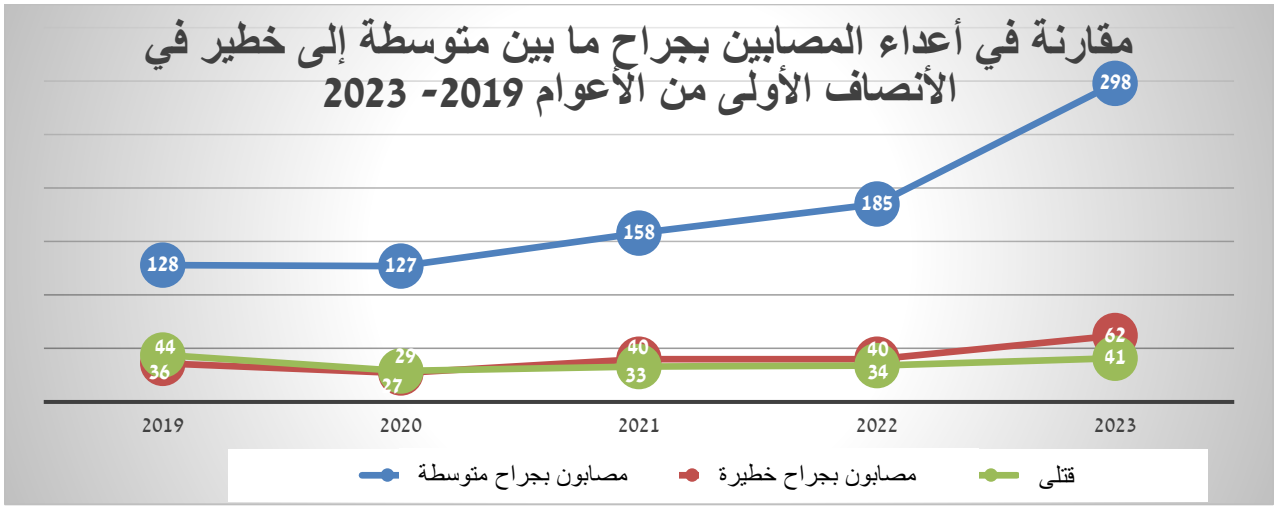

[1] بحسب بيانات بنك إسرائيل بتاريخ 1.5.2023 حول سوق العمل والتركيبة الديموغرافية- التشغيل والأجور.

سجل خلال النصف الأول من العام 2023 العدد الأعلى من الإصابات المتوسطة والخطيرة على مدار السنوات الخمس الماضية، إلى جانب أنه النصف الأول الأعلى على مدار السنوات الأربع الماضية، مقارنة بفترات زمنية مشابهة.

يوضح الجدول التالي الأسباب الأساسية التي أدت لجميع الحوادث المتسببة بجراح متوسطة وخطيرة، موزعة بحسب القطاعات، خلال النصف الأول من العام 2023:

سبب الحادثة	البناء 169 حادثة	الصناعة 71 حادثة	التجارة والخدمات 55 حادثة	الزراعة 9 حوادث	غير ذلك / لم يشر إليه 56 حادثة	المجموع 360 حادثة
السقوط من مكان عال	100 حادثة	15 حادثة	33 حادثة	3 حوادث	29 حادثة	180 حادثة
سقوط غرض	32 حادثة	18 حادثة		1 حادثة	5 حوادث	56 حادثة
انهيار	8 حوادث	حادثتان (2)				10 حوادث
سيارة عمل	8 حوادث	12 حادثة	4 حوادث	3 حوادث	6 حوادث	33 حادثة
احتجاز/ سقوط العامل في داخل آلة	10 حوادث	12 حادثة	10 حوادث	1 حادثة	6 حوادث	39 حادثة
صعقة كهربائية	4 حوادث				6 حادثة	10 حادثة
غير ذلك / لم يشر إليه	7 حادثة	12 حادثة	8 حوادث	1 حادثة	4 حوادث	32 حادثة

تتمثل الأسباب الأساسية في حوادث العمل التي تنجم عنها إصابات تتراوح ما بين متوسطة وخطيرة في: السقوط من مكان عال، سقوط غرض، والحوادث التي تشمل آلة عمل أو احتجاز/ سقوط العامل في داخل آلة. يمثل السقوط من مكان عالٍ السبب الأول في حوادث العمل التي تسفر عنها إصابات متوسطة فما فوق في جميع الفروع، وتمثل 50% من مجمل الحوادث، **في حين أن السبب الأساسي لهذه الإصابات في قطاع الصناعة يتمثل في سقوط الأغراض (25%) يتلوها السقوط من مكان عال (21%)، أما في قطاع الزراعة، فالأسباب الأساسية التي تؤدي إلى وقوع حوادث تسفر عن إصابات متوسطة فما فوق هي السقوط من مكان عال (33%) وسيارة العمل(33%).**

ب. معطيات خاصة بالأوامر المتعلقة بالسلامة الصادرة عن مديرية السلامة والصحة المهنية

أوامر السلامة هي أوامر صادرة من قبل مفتشي مديرية السلامة والصحة المهنية التابعة في فرع العمل، والتي تتبع حاليا لوزارة الاقتصاد. تصدر هذه الأوامر في مجال أوجه القصور في السلامة التي يتم اكتشافها في مواقع العمل في الفروع المختلفة، وقد تبين للمفتش أن أوجه القصور في السلامة تشكل خطرا على سلامة أو صحة الإنسان. ويفصل أمر السلامة إذا ما كان يجب وقف العمل في منطقة محددة، أو في منشأة معينة، أو في جهاز، أو مكان عمل معينين، أو في موقع العمل ككل، إلى حين إصلاح الخلل المتعلق بالسلامة، وإبعاد الجهة التي تشكل خطرا، وتلقي تصريح بتنفيذ توجيهات الأمر من مديرية السلامة.

خلال النصف الأول من العام 2023، صدر 1352 أمرا إداريا متعلقا بالسلامة من قبل مفتشي المديرية، من ضمنها 1019 أمرا في قطاع البناء (75%).

يشمل الجدول أدناه تفصيلا كاملا بأوامر السلامة بحسب الشهر، موزعة على القطاعات :

الشهر	قطاع البناء	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	المجموع
كانون ثاني (يناير)	165	1	79	245
شباط (فبراير)	172	1	60	233
آذار (مارس)	164	7	32	203
نيسان (أبريل)	100	1	26	127
أيار (مايو)	183	5	58	246
حزيران (يونيو)	235	3	60	298
المجموع	1019	18	315	1352

* يستند هذا الجدول إلى بيانات مديرية السلامة والصحة المهنية وهو محدّث حتى تاريخ 30/6.

تحليل مقارن لتوزيع الأوامر الصادرة، بحسب القطاع، خلال النصف الأول من الأعوام 2019-2023 :

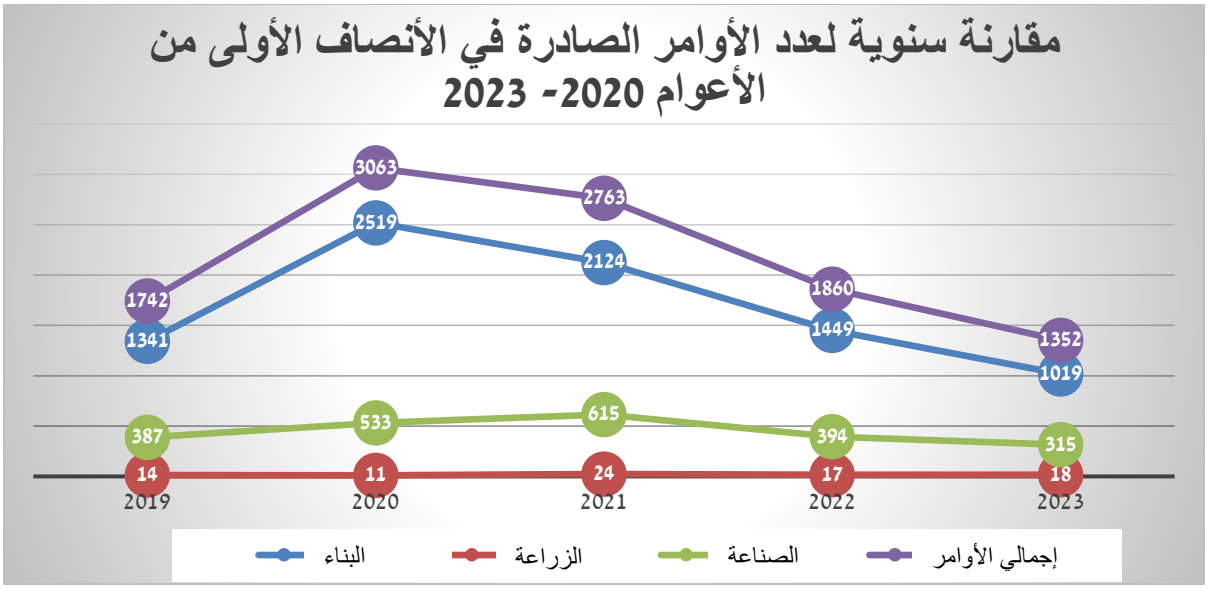

تشير المقارنة السنوية انخفاضا كبيرا في عدد أوامر السلامة الصادرة لأرباب العمل خلال العام 2023. تبلغ نسبة الأوامر الصادرة سنة 2023 حتى الآن 73% فقط مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي: (10352 مقارنة ب 1860 أمرا خلال النصف الأول من العام 2022)، وذلك رغم الارتفاع الكبير في عدد حوادث العمل، وعدد المصابين، وعدد القتلى في العام 2023.

يمكن بوضوح ملاحظة أن هنالك قطاعات لا تفرض فيها تقريبا بالمطلق أوامر سلامة، على الرغم من ادعاءات منظمات المجتمع المدني بوجود مشاكل نظامية وانتهاكات ممنهجة ومتكررة، كما هو الحال في قطاع الزراعة. يوجد في دولة إسرائيل 17417 مزرعة [2]، يعمل على الإشراف عليها 10 مفتشين فقط هم المؤتمنون على إنفاذ القانون، والتفتيش، والتدقيق في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الزراعة (يستثنى من ذلك قطاع البناء، حيث يتوفر 70 مفتشا مخصصين لهذا القطاع حتى اليوم).

[2] بناء على بيانات إحصاء الزراعة الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية سنة 2017، والذي نشر بتاريخ 11/11/2021.

ب.1 معطيات بشأن شركات البناء وأوامر السلامة

الشركات صاحبة الأرقام السياسية في صدور أوامر السلامة ضدها في عام 2023 هي شركات إيحود يسودوت بنياة، م.ض.، وشركة دلويا ساجي المساهمة م. ض. (8 أوامر لكل منها، وكلتي الشركتين مصرح لهما بالدخول في المناقصات الحكومية). ولم تفرض على أي منهما أية عقوبات في سجل المقاولين حتى الآن

يفصل الجدول أدناه الشركات التي صدرت بحقها أكثر من خمسة أوامر متعلقة بالسلامة في النصف الأول من العام 2023[3]:

اسم الشركة	عدد الأوامر الصادرة	مقاول معترف به	العقوبة المفروضة
إيحود يسودوت بنياة، م.ض.	8	نعم	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، لم يتم طرح موضوعها للمناقشة لدى سجل المقاولين، ولم يتم فرض أية عقوبات عليها في موقع المحاسب العام.
دلويا ساجي المساهمة م. ض.	8	نعم	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، لم يتم طرح موضوعها للمناقشة لدى سجل المقاولين، ولم يتم فرض أية عقوبات عليها في موقع المحاسب العام.
أ. ح. خالد للبناء م. ض	7	نعم	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، تواجه هذه الشركة أمر تعليق ترخيصها مع وقف التنفيذ ابتداء من تاريخ 4/1/2022، ولكن رغم تزايد عدد الأوامر الصادرة في العام 2023، إلا أنه لم يتم عرض موضوعها للتداول لدى مسجل المقاولين، ولم تفرض عليها عقوبات في موقع المحاسب العام.
أحوزات رايسدور م.ض.	5	لا	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، لم يتم طرح اسمها حتى اليوم للمداولة لدى مسجل المقاولين.
شركة محمد مراد للبناء م.ض.	5	لا	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، لم يتم طرح اسمها حتى اليوم للمداولة لدى مسجل المقاولين.
طاقم المهنيين للبناء م.ض.	5	لا	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، خاضعة لتعليق الترخيص (مع وقف التنفيذ) ابتداء من تاريخ 30/4/2023 وتم فرض غرامة عليها
ريج الهندسية (1995) م.ض.	5	لا	بناء على المعلومات المنشورة حتى اليوم، لم يتم طرح اسمها حتى اليوم للمداولة لدى مسجل المقاولين.

[3] محدث حتى تاريخ 26/6/2023 بحسب الأوامر المنشورة في موقع مديرية السلامة والصحة المهنية.

ب.2 بيانات متعلقة بأسباب صدور أوامر السلامة

تتمثل الأسباب الأكثر شيوعا خلف إصدار أوامر السلامة في عدم تقديم تقرير من قبل مفتش مؤهل أو مفتش سخّانات مؤهل بحسب أوامر السلامة في العمل (114) عدم استيفاء متطلبات قانون الكهرباء للعام 1954 (60)، وخلل في مصعد تم فحصه بحسب أوامر السلامة في العمل (43 أمرا).

يوضح الرسم البياني في الصفحة التالية أكثر أسباب إصدار أوامر السلامة خلال النصف الأول من العام، يتلوه جدول يحيل إلى النص الكامل للقانون[4]:

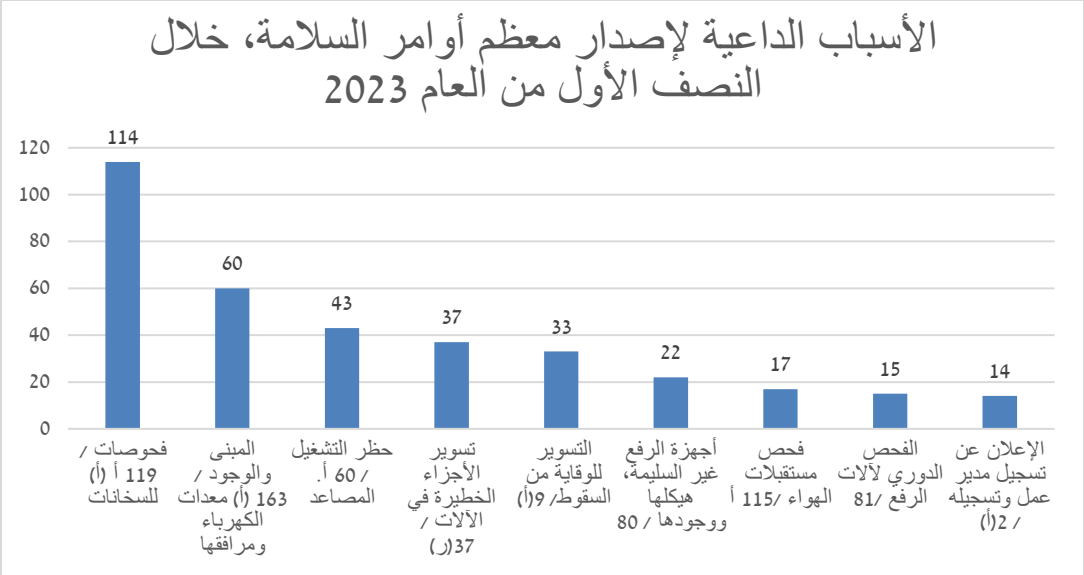

الإحالة إلى البند المحدد من القانون	عدد الأوامر	اقتباس من البند
قانون السلامة المهنية (النسخة الجديدة) للعام 1970، البند 119 أ. (أ) مراجعات.	114	يجب على المفتش المرخص أو مفتش السخانات المؤهل الذي أجرى فحصا لغايات أحكام العلامات 5 حتى 7 أو 10 حتى 13 من هذا الفصل، أن يقدم خلال 14 يوما من إجراء الفحص، تقريرا عن نتائج فحصه إلى شاغل المصنع، ونسخة إلى مفتش العمل الإقليمي، ولكن في حالة وجود مصانع تابعة للمنظومة الأمنية، يتم تحويل نسخة من الفحص إلى مفتش العمل الإقليمي يصادق عليه وزير الدفاع.
أنظمة السلامة المهنية (أعمال البناء) للعام 1988، البند 163 (أ) المبنى والوجود	60	مقاول البناء مسؤول عن التأكد من أن جميع المعدات والملحقات والمرافق الكهربائية الموجودة أو المركبة في الموقع متوافقة مع متطلبات قانون الكهرباء الصادر عام 1954، والتعديلات الصادرة بحسبه، تعديل السلامة في العمل (الكهرباء) للعام 1986، والمعايير الإسرائيلية المتعلقة بالكهرباء، كما هي معرفة في قانون المعايير للعام 1953.
أمر السلامة في العمل (النسخة الجديدة) للعام 1970، البند 60 أ. حظر التشغيل	43	في حال عثر على خلل، بحسب الفحصين 59أ أو 69، لا يكون المصعد بسببه لائقا للاستخدام، يحظر تشغيل المصعد حتى يتم إصلاحه.

[4] محدث حتى تاريخ 26/6/2023 بحسب الأوامر الصادرة على موقع مديرية السلامة والصحة المهنية.

أمر السلامة في العمل (النسخة الجديدة) للعام 1970، البند 37.(4) المناطق التي تحتاج إلى تسوير	37	يجب تسييج أي من هذه الأقسام، من أجل ضمان السلامة: الآلات التي ليست محركات رئيسية، وأي جزء خطير فيها
أمر السلامة في العمل (أعمال البناء) للعام 1989، بند 9 (أ) التسوير	33	(أ) يجب تسييج مساحة العمل والممر الذي يمكن أن يسقط منه أشخاص عن ارتفاع يزيد عن 2 متر بواسطة: (1) سياج للإمساك باليد، وسياج أوسط ملائمين، وبقوة كافية لمنع سقوط الإنسان؛ (2) ألواح للسير عليها، على ارتفاع مناسب.
أمر السلامة في العمل (النسخة الجديدة) للعام 1970، البند 80 المبنى والوجود	22	يجب أن تكون آلة الرفع بجميع أجزائها ذات بنية جيدة، من مادة سليمة، ومدعمة بشكل كاف، وخالية من أي عيب ظاهر، وتعمل بصورة لائقة
أمر السلامة في العمل (النسخة الجديدة) للعام 1970، البند 115.(أ) الفحص	17	مع مراعاة ما ورد في هذا البند وفي البند رقم 116، يجب تنظيف مستقبل الهواء وفحصه بصورة دقيقة مرة واحدة على الأقل كل ستة وعشرين شهرا.
أمر السلامة في العمل (النسخة الجديدة) للعام 1970، البند 81 الفحص	15	يجب أن يتم فحص آلة الرفع بجميع أجزائها بدقة، مرة واحدة على الأقل كل أربعة عشر شهرا، بواسطة مفتش مؤهل.
أنظمة السلامة في العمل (أعمال البناء) للعام 1990، البند 2 (ب) تعيين مدير عمل	14	يجب على من يقوم بأعمال البناء إحاطة مفتش العمل الإقليمي، لدى البدء في نشاط البناء، باسم مدير العمل، وعمره، وعنوانه، وتأهيله المهني، وخبرته في أعمال البناء، ويجب تسجيل اسمه وعنوانه في السجل العام.

نتيجة هذه الأوامر، تم إصدار 355 أمر سلامة خلال النصف الأول من العام. حيث صدر 228 أمر سلامة بناء على أحكام قانونية أخرى، أما لقاء 742 أمر سلامة، فلم تشر مديرية السلامة في منشورها إلى السبب القانوني الذي أدى إلى إصدار أمر السلامة للمقاول (في الكثير من الحالات تم تدوين "عيوب سلامة متعددة" من دون ذكر تفاصيل).

ب.3 معطيات بشأن أكثر السلطات المحلية التي حصلت لديها حوادث عمل أو صدرت فيها أوامر سلامة

فيما يلي، تفصيل بالسلطات المحلية التي حصلت فيها أكثر من خمسة حوادث عمل في النصف الأول من العام 2023، ولغرض المقارنة، وضعنا عدد أوامر السلامة الصادرة في نطاق هذه السلطات في ذات الفترة:

المناطق التي حصل فيها العدد الأكبر من الحوادث	عدد الحوادث	عدد أوامر السلامة
القدس	26	123
تل أبيب	18	87
عسقلان	17	12
أسدود	15	48
بني براك	13	55
ريشون لتصيون	12	104
نتانيا	10	25
رمات غان	9	14
بئر السبع	8	36
كريات جات	8	17
هرتسليا	6	35
حيفا	5	43
بيت شيمش	5	23
كريات ملآخي	5	1

رغم أن عسقلان تحتل المرتبة الثالثة في عدد حوادث العمل، بواقع 17 مصابا بجراح متوسطة فما فوق خلال النصف الأول من العام 2023، إلا أن منسوب الرقابة والإنفاذ فيها منخفض مقارنة بسائر السلطات المحلية. إلى جانب ذلك، فقد تم تسجيل الكثير من حوادث العمل في مدن مثل نتانيا، ورمات غان، وكريات غات، وكريات ملآخي، رغم أن الرقابة منخفضة بصورة كبيرة (في نتانيا تم إصدار 25 أمرا، وفي رمات غان صدر 14 أمرا، وفي كريات غات صدر 17 أمرا، أما في كريات ملآخي فقد صدر أمر واحد فقط).

ج. الخطوات المطلوب تنفيذها فورا من أجل الحد من حوادث العمل

د. تم جمع البيانات المنشورة في هذا التقرير من قبل طاقم "عنوان العامل" ومتطوعيه، وبناء على منشورات هيئات الإسعاف (نجمة داوود الحمراء، إيحود هتسلاة، سلطة المطافئ، وغيرها)، ويمكن الاطلاع عليها بصورة كاملة في موقعنا على الإنترنت. يلخص هذا التقرير البيانات التي تم جمعها خلال **النصف الأول من العام**، وهو يقدم تحليلا إحصائيا للوضع المزري في مواقع البناء، والمزارع، والمصانع، وأماكن العمل المختلفة في دولة إسرائيل. إن التوصيات المفصلة في التقرير مطلوبة بشكل فوري من أجل الحد من الضرر الذي يلحق بالعمال في دولة إسرائيل، ويجب أن تمثل هذه التوصيات أولوية قصوى لجميع دوائر صنع القرار.

على الرغم من التزامات المكاتب الحكومية المختلفة باتخاذ تدابير عملية من أجل ضمان السلامة في قطاع البناء، وهو القطاع الذي وقع فيه نحو **نصف** (47%) حوادث العمل الأخطر في إسرائيل، فإن غالبية الالتزامات لا تزال حبرا على ورق، منذ تشرين ثاني (نوفمبر) 2018. نعود لنؤكد على توصياتنا، المفصّلة بصورة موسعة في تقرير تلخيص سنة 2022، من أجل الحد من عدد حوادث العمل في إسرائيل:

التدقيق والتوعية

أ. خطوات خلق مناخ السلامة في مكان العمل (مع التركيز على التأهيل في مواضيع عوامل الخطر ومعدات الحماية).

ب. الالتزام بتشكيل لجان سلامة.

الحد من الحوادث من خلال تحسين التنظيم

أ. تحسين ظروف المفتشين، وتعزيز وحدة التحقيق.

ب. تمديد العمل بموجب الأمر المؤقت: مساعدو السلامة.

ت. تطبيق العمل بموجب الأمر المؤقت: التأمين التفاضلي في قانون التأمين الوطني، وتمديد مدة سريانه.

ث. واجب تركيب شبكات حماية.

ج. المكننة والتحديث.

الإنفاذ والردع

أ. نشر معطيات الحوادث من قبل مديرية السلامة والصحة المهنية.

ب. تثبيت إجراءات مسجل المقاولين لسحب التراخيص + رفع مستوى الشفافية.

ت. سن لوائح بشأن درجة المسؤولية الجنائية.

ث. استخدام العقوبات السارية مثل تلك المتعلقة بلوائح السقالات، ومعدات الحماية، ورفع الوعي، والتفتيش الدوري

ج. تثبيت شروط السلامة في تراخيص البناء الصادرة من قبل السلطات المحلية.

ح. تشكيل هيئة وطنية للسلامة والصحة المهنية، تتولى مهمة توجيه السياسة الميدانية في جميع القطاعات، وتحدد الأولويات بحسب احتياجات الاقتصاد.

نعود ونكرر دعوتنا إلى وزير العمل بعدم السماح بوقوع المزيد من الأضرار للعمال: بعدم التوقيع على أمر توسيع يفرض المسؤولية على العمال في مواقع البناء بصورة غير قانونية، وأن يقدم، فورا، لوائح فرض المسؤولية على طالبي الخدمات وأصحاب المشاريع في مواقع البناء، إلى لجنة العمل والرفاه.

كتبت التقرير والبحث: المحامية ديانا بارون
البحث وجمع البيانات: دين لتصتر، ميخائيل بار سيناي.

المصادر :

جدول العوامل في موقع 'عنوان العامل' على الإنترنت
أوامر السلامة المفروضة من قبل إدارة السلامة
أوامر وقف العمل (إغلاق موقع البناء)
إجراءات وقرارات مسجل المقاولين
قائمة المقاولين المعترف بهم
قائمة المقاولين الذين لا يستوفون الحد الأدنى من شروط السلامة بحسب أمر اللوائح، والمالية، والاقتصاد 7.10.2
تقرير مراقب الدولة في أيار (مايو) 2022
تقرير مركز الأبحاث والمعلومات البرلماني 26.12.2021
تقرير لجنة آدم
بيانات بنك إسرائيل لتاريخ 2023/5/1 حول سوق العمل والديموغرافيا: التشغيل والأجور
بيانات الإحصاء الزراعي